**جامعة 08 ماي 1945-قالمة**-

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**ينظم الملتقى الدولي حول**

**صناعة المستقبل في السياسات العربية**

**نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية**

**يومي 08 و09 ديسمبر 2018**

**استمارة المشاركة**

الاسم : حمزة

اللقب : سراي

التخصص : دراسات إقليمية ومحلية

المؤسسة الجامعية : مولود معمري –تيزي وزو-

الهاتف : 0671966543

البريد الالكتروني : hamzaseray553@gmail.com

محور المداخلة : 04

عنوان المداخلة : **الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على واقع التنمية في الدول العربية – المعوقات والتحديات-.**

**ملخص:**

 تعاني الدول العربية من حالات أللاستقرار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ومن مشاكل تنموية تعيق تطور المجتمعات هذه الدول ، فاقتصاديات الدول العربية متعلق بما تحققه من أرباح ومدا خيل النفط في الأسواق العالمية ، وتفعيل عملية التنمية الشاملة والمستدامة ، غير أن انخفاض أسعار النفط يؤثر على مردود الاقتصاد العربي وتراجعه بسبب الأزمات الاقتصادية التي تهدد استقرار كيان الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، فهو مؤشر سلبي يعيق عملية التنمية في مختلف المجالات.

**الكلمات المفتاحية : الأزمة الاقتصادية ، التنمية ، الدول العربية**

**Abstract;**

The Arab countries suffer from political, economic and social instability, and development problems that hinder the development of these societies. The economies of the Arab countries are related to the profits and oil revenues of the world markets and to the process of comprehensive and sustainable development. Arab economy and its decline due to economic crises that threaten the stability of the state entity politically, economically and socially, it is a negative indicator hinders the process of development in various fields.

**Keywords: Economic Crisis, Development, Arab Countries**

.

**مقدمة :**

 إن المتمعن في الشؤون الداخلية للدول العربية يلاحظ حالات أللاستقرار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومعاناة من مشاكل في المجال التنموي الذي يعيق تطور مجتمعات هذه الدول ضف إلى ذلك ارتباط اقتصاديات الدول العربية الداخلية مرهون بما تحققه من مدا خيل النفط والغاز الطبيعي على مستوى السوق العالمي أي الخارجي ، لذا فإن أي انخفاض لسعر النفط يؤثر على الاقتصاد العربي وبالتالي التحول إلى أزمة اقتصادية تهدد كيان الدولة سياسيا واجتماعيا ـ وعليه فهو مؤشر سلبي يعيق عملية التنمية في مختلف المجالات .

 يعتبر العامل الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية مهم في مسار التنمية ، وهذا ما يؤدي إلى استقرار اجتماعي وسياسي ، وما تعانيه الدول العربية هو تحديات التنمية وكيفية مواجهة معوقات التي تحول دون تحقيقها ، خاصة أن اقتصاديات الدول العربية تعتمد على الريع كمصدر وحيد لعملية التنمية دون الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة ، وغيرها من القطاعات المهمة في عملية الإنتاج لذا البحث عن مصادر بديلة للريع والتوجه إلى بدائل خارج قطاع المحروقات من بين السياسات العربية التي تعتمد عليها في تفعيل السياسات التنموية والخروج من داومة الأزمات الاقتصادية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تنمية الوعي السياسي لدى النخب الحاكمة بضرورة تفعيل اقتصاد عربي مشترك وموحد يقي من الصدمات الاقتصادية ويجعلها منافسة للدول الغربية ، من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية : **كيف يمكن للدول العربية الخروج من دائرة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط في ظل السياسات التنموية ؟**

**المحور الأول : الإطار النظري للأزمة الاقتصادية والتنمية**

**أولا : تحديد مفهوم الأزمة الاقتصادية :**

1**/ مفهوم الأزمة :**

 يعد مفهوم الأزمة من المفاهيم المنتشرة في المجتمع المعاصر ، حيث أصبح يمس كل جوانب الحياة بدءا من الأزمات التي تصيب الفرد مرورا بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات وانتهاء بالأزمات الدولية. وأصبح مصطلح الأزمة من المصلحات المتداولة على جميع الأصعدة وفي مختلف مستويات الاجتماعية.

 فالأزمات جزء من الحياة البشرية والمؤسسية ، وهذا ما يدفع إلى التفكير بصورة جدية في كيفية مواجهة والتعامل معها بشكل فعال يؤدي إلى الحد من النتائج السلبية لها ، والاستفادة من نتائجها الايجابية.

 وقد تم تعريف الأزمة بالاختلاف الدارسين والباحثين في مجالات اختصاصهم ومجالاتهم الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية ومن هذه مفاهيم نذكر :

* من الناحية الاجتماعية : تعرف الأزمة عن توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات ، مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.
* من الناحية السياسية : حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء كان إداريا أو سياسيا ، أو اجتماعيا ، أو اقتصاديا ، أو ثقافيا.
* من الناحية الاقتصادية : تعني انقطاع مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج ، أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي.

**2/ مفهوم الأزمة الاقتصادية :** أن عبارة الأزمة الاقتصادية لا تثير مشاكل ظاهرة في فهمها ، ومع ذلك تشمل العبارة مفاهيم مختلفة :

* يمكن اعتبار الأزمة ظاهرة بمعنى أن نتائجها أو مظاهرها ، ومن هذا فهو تعريف ناقص فهو يضمن تحليل الأزمات بصورة مصطنعة برد الأزمة إلى مظاهرها
* كذلك يمكن اعتبار الأزمة كمفهوم بحت ، فالأزمة مطروحة فورا وهي مستمرة ولا توجد لها نهاية ولا بداية ، وما ينقص هذا التعريف أنه غير عملي
* وتعرف بأنها اضطراب نهائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما أو في عدة أقطار ، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلاف التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

**3/ أنواع الأزمات الاقتصادية :**

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي :

* **الأزمة الدورية ( أزمة فيض الإنتاج ) :** التي تدعى أحيانا الأزمة العامة ، فتصيب تكرار الإنتاج ، وتمثل كل عملية للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها ، الإنتاج والتداول ، الاستهلاك والتراكم ، وبهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما وزنت بغيرها من الأزمات.
* **الأزمة الوسطية :** فاقل اتساعا وشمولا ، ومع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني ، وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلال وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي .
* **الأزمة الهيكلية** : وتشمل مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي ، مثل أزمة الطاقة ، أزمة المواد الخام ، وأزمة الغذاء وغيرها ، وهي بالتالي تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد ولابد أن يكون قطاعا مهما وأساسيا ، كعناصر الطاقة مثلا ، أو أزمة النفط .

**ثانيا : مفاهيم التنمية :**

* **لغة** : من النماء وهو الزيادة والكثرة وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه.
* **ومن الناحية الاصطلاحية** : اختلفت المفاهيم المحددة لمفهوم التنمية لاختلاف الباحثين و المفكرين في تناولها.

 **مفهوم التنمية** : يعني شيء متغير المحتوى في الزمان والمكان ، بالنسبة لعنصر الزمان ، فإن مستوى تطور الذي يسمح بالحكم على بلد ما بأنه متقدم اقتصاديا يتغير كلما حدث في فترة زمنية معينة أما بالنسبة لعنصر المكان ، فإن لكل بلد خصائص متميزة اقتصاديا واجتماعيا ، وثقافيا ومؤسساتيا لذلك من الصعب إعطاء تعريف دقيق للتنمية.

 الخلط بين التنمية والمفاهيم القريبة منه ، لاسيما مفهوم النمو الاقتصادي ، بحيث ظلت التنمية ولمدة طويلة تنحصر في مفهوم ضيق وهو النمو الاقتصادي ، ومن التعريفات بخصوصها :

 أن التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعة المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان ، وعليه فالتنمية مفهوم معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة ، وهي تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية وحتى في العادات والمعتقدات.[[1]](#endnote-1)

 وكان لتعدد مفهوم التنمية وتعقده وشموله لعدة جوانب وراء تطور تعريفات المعطاة لهذا المفهوم ، وما يلاحظ على التعريفات المتتابعة التي اعتمدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، حيث ربطه في البداية بضرورة وجود نمو اقتصادي ، ودلك في تقرير التنمية البشرية لسنة 1991 ، ثم تم تركيز في مرحلة لاحقة على التأكيد تحسين الحياة المادية مع وضع مؤشرات كمية لقياسها ، وضرورة أن يوافق ذلك مراعاة حقوق الإنسان في المشاركة والحرية السياسية والعدالة في توزيع ثمار التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة. وبالتالي التنمية هي الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ويصاحب ذلك العديد من المتغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.[[2]](#endnote-2)

 وارتبط مفهوم التنمية ليشمل العديد من الحقول المعرفية ، كالتنمية الثقافية التي تهدف إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقيته ، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير العادات المجتمعية بين أفراد المجتمع ، بالإضافة استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد ورفع من مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

 وبالتالي يمكن تعريف التنمية على أنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية في المجتمعات المحلية ، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة بأقصى ما يمكن.[[3]](#endnote-3)

* **خصائص التنمية :**
* تعتبر التنمية ظاهرة إنسانية ، باعتبار الإنسان هو العنصر الأساسي في عملية التطور والتقدم ولا يمكن أن يكون هناك تنمية بدون تدخل الإنسان.[[4]](#endnote-4)
* التنمية ظاهرة تاريخية مستمرة ، فالتنمية متلازمة مع حركة التاريخ ترتفع تارة وتنحط تارة أخرى وفقا للظروف البيئية والزمنية التي تعرفها ، وارتباط التنمية بتطور التاريخي التي مرت بها حتى وصلت إلى أوج عطائها.
* التنمية ظاهرة اجتماعية ، التنمية مرتبطة بحياة الإنسان وتطورها وتغيرها ، فهي عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه ، والتي تهدف إلى إشباع حاجات الإنسانية للأفراد
* التنمية ظاهرة اقتصادية : ارتبط مفهوم التنمية في كثير من الحالات بالتنمية الاقتصادية باعتبارها أوضح صور التنمية ، فالتنمية في ذاتها ظاهرة اقتصادية لما للاقتصاد تأثير في مدى تقدم برامج وخطط التنمية ، ويمكن تنفيذ خطط وبرامج التنمية في حالات وظروف من أهمها :

تدني مستوى دخل الفرد ، اقتصاد متخلف يعاني من الركود ، ندرة الموارد الاقتصادية ، تخلف وسائل الإنتاج.[[5]](#endnote-5)

* **أنواع التنمية :**

 يتطلب نجاح التنمية وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ، وتوسيع الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات ، ويتطلب إعادة التفكير في تحديث وإدخال أفكار جديدة داخل التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية ، ويمكن تقسيم أنواع التنمية إلى :

* **التنمية الاقتصادية :** وهي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، لكن لا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفير رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.
* **التنمية الاجتماعية :** وهي القيام بعملية إحداث تغيرات وظيفية وهيكلية اللازمة في نمو المجتمع ، وقدرته على الاستغلال الأمثل للطاقات الممكنة لتحقيق قدر من الرفاهية والحرية للأفراد.
* **التنمية السياسية** وهي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات المتخذة لتحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.
* **التنمية الثقافية :** وهي التغير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية بجانبها الفنون والفلسفة والعلوم والتكنولوجيا وتغير في مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.
* **التنمية البيئية (المستدامة)** : وهي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وحمايتها.[[6]](#endnote-6)

 من خلال دراسة النظرية لمفاهيم الأزمة الاقتصادية والتنمية نستنتج أن هناك علاقة بينهما وهي علاقة تأثير وتأثر ، بمعنى أن الأزمة الاقتصادية تؤثر على مستوى التنمية وتعرقل مساره ، كما أن التنمية تتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية.

**المحور الثاني : الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على واقع التنمية في الدول العربية**

 لقد شكلت الأزمات الاقتصادية المتتالية آثار على اقتصاديات دول العالم ، فالأزمة المالية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية كان بسبب أزمة الرهن العقاري ، وساهم في ارتفاع العقارات في أمريكا منذ عام 1997 بمعدل سنوي 12.4 بالمائة [[7]](#endnote-7)، وقد انعكس تداعيات هذه الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية على اعتبارها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه علاقات اقتصادية معه ، وقد اختلف درجة تأثيرها على الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي ، وكان التأثير كبير في منطقة المشرق العربي على باقي دول المغرب العربي ، حيث انخفضت أسعار النفط من 150 دولار للبرميل إلى حوالي 50 دولار للبرميل ، وهو ما أثر على صادراتها وانعكس على معدلات النمو الاقتصادي بها.[[8]](#endnote-8)

**أولا : الأزمات الاقتصادية والعوائد النفطية للدول العربية**

 تعتمد معظم الدول العربية على العائدات النفطية في تمويل برامج وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لذا اعتماد على قطاع المحروقات في عملية التنمية مرتبط بأسعارها في السوق الدولية.

 وقد كان هناك تقلبات واضحة في عائدات النفطية خلال سنوات 2005 إلى 2016 ، فخلال فترة 2005 إلى 2008 أخذت أسعار النفط في الارتفاع ليصل من 50.6 دولار للبرميل في عام 2005 إلى 94.4 دولار للبرميل عام 2008 ، وقد ترتب هذا الارتفاع في حجم العائدات النفطية للدول العربية المنتجة للنفط إلى 663 مليار دولار سنة 2008 مقارنة بنحو 327 مليار دولار سنة 2005 ، ويعود السبب ارتفاع النفط هو زيادة الطلب العالمي على النفط ، وحالات عدم الاستقرار السياسي والأمني والتخوف من اضطرابات تؤثر على مناطق الإنتاج والمضاربة في الأسواق الآجلة للبترول.

 وفي عام 2008 سجلت أسعار النفط انخفاضا أدى إلى أزمة مالية عالمية على مدار السنة ، ومع تطور الأزمة وتفاقمها بدء الانهيارات المتلاحقة في المال والمؤسسات المصرفية في أوت 2008 ، ووصلت النفط في تسجيل أدنى مستوياتها لتستقر عند 38.6 دولار للبرميل وكان في شهر ديسمبر.[[9]](#endnote-9)

 وخلال فترة 2008 إلى 2013 أخذت أسعار النفط في الارتفاع مرة أخرى لتسجل 61 دولار للبرميل سنة 2009 إلى مستوى تجاوز حاجز 100 دولار خلال أعوام 2011 ، 2012 ، 2013 لتصل 10.5 دولار للبرميل سنة 2013 ، ويعود سبب ارتفاع هو إعادة التوازن لسوق النفط واستقرارها ، واستقرار السياسي للمنطقة العربية بسبب الثورات العربية.

 وفي عام 2014 انخفضت أسعار النفط بشكل ملحوظ ليصل 96.2 دولار للبرميل ، والسبب تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية ، وهذا ما تواصل تراجع أسعار النفط سنة 2015 ليصل إلى 49.5 دولار للبرميل وقد صاحب ذلك الانخفاض في العائدات النفطية قدره 270.3 مليار دولار لتصل حوالي 325 مليار دولار في سنة 2015 ، أما سنة 2016 انخفضت أسعار النفط مرة أخرى لتصل أقل مستوى لها منذ 2005 وهو 40.7 دولار للبرميل.[[10]](#endnote-10)

 من خلال تتبعنا لمسار أسعار النفط في السنوات 2005 إلى 2016 نستنتج عدم الاستقرار أسعار النفط وتذبذبه بين ارتفاع وانخفاض ، وهذا ما يشكل عدم استقرار التنمية في الدول العربية ، وبالتالي ارتباط معظم اقتصاديات الدول العربية على أسعار ومدا خيل النفط في تجسيد مشاريع وبرامج التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فما هو تأثير انخفاض أسعار النفط على واقع التنمية في الدول العربية ؟

**ثانيا : تأثير الأزمة الاقتصادية على مستويات التنمية في الدول العربية**

1**/ تأثيرها على المستوى الاقتصادي :** إن اعتماد الدول العربية على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات كإستراتيجية تدعيم وتنفيذ خطط وبرامج السياسات التنموية ، هو بمثابة خطر يهدد كيان الدول بسبب أن قطاع المحروقات هو قطاع غير متجدد قابل للزوال في أي لحظة ، ويشكل نفاذه أزمات اقتصادية لتتعدى أزمات أخرى سياسية واجتماعية ، حيث تأثرت اقتصاديات الدول العربية بشكل كبير باعتمادها المفرط على عائدات النفط ، وهذا في ظل بطئ النشاط الاقتصادي العالمي ، وحركة التجارة الدولية ، وانخفاض السلع الرئيسية المصدرة للنفط من عدم الاستقرار السياسي كالعراق واليمن وليبيا ، وهذا ما يؤثر على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد.[[11]](#endnote-11)

**2/ تأثيرها على المستوى الاجتماعي :** يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى أزمة اجتماعية للدول العربية كأزمة البطالة والتشغيل وازدياد نسبة الفقر وغلاء المعيشة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية ، وارتفاع نسبة الإضرابات والتظاهرات المطالبة تسوية الوضعية الاجتماعية ومن بين آثارها نذكر ما يلي :

* **ارتفاع نسبة الفقر :** تشهد المنطقة العربية ارتفاع نسبة الفقر واستفحاله ، فآخر التقديرات إلا أن حجم الفقر وعمقه كبيران للغاية ، فالفقر المتعدد الأبعاد بين الأسر والأطفال أشد انتشارا ومعرضون للوقوع في الفقر مع استفحال الأزمات الاقتصادية وتدني مستوى المعيشة ، فقد قدر عدد الفقراء في المنطقة العربية حوالي 116 مليون نسمة سنة 2014 أي بنسبة 40.6 بالمائة .

ويعود ذلك للأزمات الاقتصادية لتصل إلى أزمات سياسية خصوصا ما تشهده بعض الدول العربية من عدم استقرار سياسي بسبب الحروب والنزاعات السياسية ، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقراء فمثلا في اليمن يعيش الشعب اليمني أزمة إنسانية ودفع ملايين الناس إلى حالة المجاعة ، حيث حصد النزاع أكثر من 10 آلاف شخص بينما جعل حوالي 7 ملايين شخص يعانون من نقص في الغذاء.[[12]](#endnote-12)

* **ارتفاع نسبة البطالة :** تعد مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه الدول العربية إذ يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي حوالي 22 مليون عاطل من إجمالي قوى عاملة نحو 120 مليون عامل ، ويعود ارتفاع معدل البطالة في دول العالم ، إلى زيادة البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حيث تسجل ثاني أعلى نسبة في العالم ، والمقدرة 11.5 بالمائة سنة 2013 ، وقد جاءت هذا الارتفاع في نسبة البطالة نتيجة الأزمات الاقتصادية والأزمات السياسية بسبب الحروب النزاعات في المنطقة العربية.[[13]](#endnote-13)

**3/ تأثيرها على المستوى السياسي** : تتأثر الدول العربية التي تعتمد على المحروقات وما تدخله من عوائد نفطية تساعدها في تفعيل مسار التنمية الشاملة والمستدامة ، لكن أي انخفاض في أسعارها تصبح عرضة للأزمات اقتصادية تعرقل من مسار التنمية ، واستمرار هذه الأزمات يشكل تهديد صريح للنظام السياسي القائم وعلى الاستقرار السياسي للدول العربية ، فإن أي خلل في إدارة الأزمات الاقتصادية يعود بالسلب على النظام السياسي قد يؤدي إلى ثورة في المجتمع من خلال القيام بمظاهرات وإضرابات تنادي بتحسين الوضعية الاجتماعية ، فقمع المتظاهرين من قبل النظام السياسي يشكل ثورة يهدد كيانه وهذا ما حدث في تونس ومصر في ظل الثورات العربية وتم إسقاط الأنظمة السياسية سنة 2011.[[14]](#endnote-14)

 وعليه فإن العامل الاستقرار الاقتصادي للدولة مرهون بما تحققه من مدا خيل وعوائد من النفط ، وأي تذبذب في أسعارها يؤثر على الاستقرار الاجتماعي للدولة وبالتالي تهديد مباشر للنظام السياسي.

**المحور الثالث : إستراتيجية تفعيل مسار التنمية في الدول العربية وسبل مواجهة الأزمات الاقتصادية**

تواجه الدول العربية صعوبات في تفعيل مسار التنمية أثناء الأزمات الاقتصادية وسبب هذه الصعوبات والمعوقات إلى :

* إعاقة حركة التنمية والنهوض الشامل للأمة العربية وعزل بعضها عن الآخر وفك ارتباطاتها الاقتصادية على حساب تعزيز وتقوية ارتباطاتها الاقتصادية مع الدول الغربية.
* غياب الاهتمام في إعادة تنظيم الإطار المؤسسي للعمل العربي المشترك بما يخدم زيادة فاعليته ويعزز التعاون بين آلياته والبطء الشديد في محاولة تطوير ميثاق جامعة الدول العربية.
* عدم تنفيذ قرارات العمل العربي المشترك خاصة القرارات الاقتصادية الصادرة في قمة عمان وظهور العديد من المحاولات لإعاقة إخراجها إلى حيز التنفيذ العملي ، وإن مثل هذه الإعاقة ما هي إلا إعاقة لمسيرة البناء والتقدم في الوطن العربي.[[15]](#endnote-15)
* عدم وجود آليات تفرض عقوبات والتزامات على الدولة التي لا تنفد القرارات الاقتصادية التكاملية في إطار المجتمع العربي
* السياسات الاقتصادية القطرية الانعزالية والتي تشكل عاملا رئيسيا في إعاقة العمل الاقتصادي العربي ، وإذا كانت بعض العوامل الموروثة لتشابه الهياكل الاقتصادية وضعف الإنتاج الاجتماعي وتدني مستوى الإنتاجية قد ساهم في إضعاف العلاقات العربية.
* تعمق التبعية الاقتصادية يضعف احتمالات التكامل الاقتصادي الداخلي ، وكذلك يضعف مختلف أشكال العمل الإقليمي أو القومي يؤثر بشكل ملموس على قدرة الاقتصاديات الوطنية في مواجهة الأزمات الاقتصادية.[[16]](#endnote-16)
* عدم توفر الاستقرار الاقتصادي وعلى وجه الخصوص عدم استقرار السياسات المالية والنقدية بفعل الأزمات الاقتصادية المتتالية.
* غياب كامل للسياسات الاقتصادية التنموية لبعض الدول العربية وتغير شبه دائم للخطط الإنمائية مع تغير الحكومات وعدم استقرار التشريعات الناظمة للاستثمار في أغلبية هذه الدول .
* اعتماد الاقتصاد العربي على المحروقات كقطاع وحيد في عملية التنمية دون تفعيل القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة من شأنها عرقلة التنمية بسبب تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية .
* عدم توفر الاستقرار السياسي في كثير من الدول العربية بسبب تخلف مؤسسات الحكم واستمرارها في السيطرة على زمام السلطة لمدة طويلة بدون مساءلة وقلة الكفاءة ، وفي بيئة تعمها البيروقراطية والاستبداد والفساد بكل أنواعه ، وغياب الديمقراطية والحقوق المدنية والسياسية للمواطنين ، وقد أثر هذا سلبا على تجارب التنمية العربية.[[17]](#endnote-17)
* عدم وجود إستراتيجية إنمائية عربية مشتركة كان لها أثرها الكبير على المعضلة النهائية لمجهودات التنمية العربية ، إذ لم تؤدي هذه المجهودات إلى تحقيق تنمية سليمة وشاملة ومتوازنة تمتد حركتها مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. [[18]](#endnote-18)

ولتفعيل إستراتيجية التنمية العربية في مواجهة الأزمات الاقتصادية يجب القيام بعدة تحديات وانجازات ومن بينها :

* **تجسيد العمل العربي المشترك** بحيث تلتزم الدول العربية بتجسيد العمل العربي بعيدا عن الخلافات العربية السياسية بوصفه الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة.
* **التعامل التفضيلي المتبادل :** بحيث تلتزم الدول العربية بأولوية علاقاتها الاقتصادية العربية على حساب الدول الغربية ، ومنع المعاملة التفضيلية التامة للمشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة الإنتاجية التكاملية
* **العمل على تنويع الاقتصادي العربي** بالتخلي التدريجي للمحروقات والاهتمام بالقطاعات المهمة كالزراعة والصناعة والسياحة لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة.
* **الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية** : من خلال تحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لعناصر الإنتاج العربية المساهمة في التنمية العربية ، وأيضا تحرير تنقل الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها وإعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدة على تطويرها.
* العمل على تقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والداخلية فيما بين الأقطار العربية وداخل قطر منها بما يكفل تحقيق الاستمرار والانسجام الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتوسيع قاعدة المشتركة الفعالة في عملية التنمية العربية وتعزيز وتصحيح مسيرتها.
* الالتزام بإستراتيجية العمل العربي المشترك وعقود التنمية المشتركة والخطط والبرامج المنبثقة عنها.[[19]](#endnote-19)
* إعادة النظر في الاتفاقيات الجماعية المنعقدة في إطار جامعة الدول العربية بهدف تقييمها وتطويرها في ضوء المتغيرات الدولية .
* التعجيل في اتخاذ إجراءات الكفيلة بإطلاق حرية المعاملات الجارية وفق أحكام اتفاقية صندوق النقد العربي ، ووضع التدريجي في استخدام الدينار العربي وتهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية لخلق منطقة نقدية عربية.
* **تحرير التبادل التجاري المباشر** بين الدول العربية على أن تكون ذلك في إطار جهد تنموي تكاملي يعزز القاعدة الإنتاجية.
* **إقامة نظام اقتصادي دولي جديد** من خلال إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة وإلغاء التبعية ووقف استنزاف موارد العالم الثالث.[[20]](#endnote-20)

 من خلال ما سبق يمكن استخلاصه هو أن إستراتيجية تفعيل التنمية العربية في مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال إقامة اقتصاد عربي مشترك مثل ما هو موجود في الاتحاد الأوروبي ، يعتبر صعب في الوقت الحالي بسبب النزاعات السياسية في بعض البلدان العربية ، والحروب الأهلية التي تشهدها كل من سوريا واليمن ، واستقرار غير ثابت بالنسبة للدول العراق و لبنان بعد تدمير بنيتها التحتية والقيام بإعادة اعمارها وبنائها من جديد ، وهي مؤشرات وأحداث واقعية لصعوبة تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والخروج من الأزمات الاقتصادية والتخلص من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي.

**خاتمة :**

 كخاتمة للموضوع فإن خروج الدول العربية من دائرة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط هو توجيه الاقتصاد العربي نحو التخلي التدريجي للنفط بالبحث عن مصادر طاقوية متجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الكهربائية والهيدروجينية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى العمل على تطوير الزراعة والصناعة وحتى السياحة كقطاعات حيوية تساهم في دفع عجلة التنمية العربية من جديد ـ أما في ما يخص العمل الاقتصادي العربي المشترك فلا يمكن تجسيده حاليا للظروف التي تعيشها الدول العربية من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لها ، وتأزم الأوضاع الاجتماعية من بطالة وفقر ومجاعة أثرت في قيام اقتصاد عربي مشترك .

**الهوامش**

1. - عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية ، **دراسات في التنمية الاقتصادية** (بيروت : مكتبة حسن العصرية ، ط1 ، 2014 ) ، ص ص 11-13. [↑](#endnote-ref-1)
2. - عبد اللطيف مصطيفى ، عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، ص ص 14-15. [↑](#endnote-ref-2)
3. - جمال حلاوة ، علي صالح ، **مدخل إلى علم التنمية** ( عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2010 ) ، ص21. [↑](#endnote-ref-3)
4. - جمال حلاوة ، مرجع سابق ، ص 59. [↑](#endnote-ref-4)
5. - جمال حلاوة ، مرجع نفسه ، ص 63-65. [↑](#endnote-ref-5)
6. - احمد جابر بدران ، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة** ( القاهرة : مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، ط1 ، 2014 ) ، ص ص 8-9. [↑](#endnote-ref-6)
7. - إيفلين صلاح المصطفى ، **الأزمات الاقتصادية العالمية ، كيف حاول الآخرون حل مشاكلهم ؟** ( دمشق : دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2 ، 2014 ) ، ص 101-102. [↑](#endnote-ref-7)
8. - زينب عباس زعزوع ، **الأزمة المالية العالمية وآثارها السلبية على التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية** ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مصر ، مجلد (16) ، عدد (4) ، ( أكتوبر 2010 ) ، ص ص 184. [↑](#endnote-ref-8)
9. - عبد الفتاح دندي ، **دور النفط والغاز الطبيعي في تقرير التنمية في الدول العربية** ، مجلة النفط التعاون العربي ( منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، مجلد (43) ، عدد (160) ، )2017 (، ص 202-203. [↑](#endnote-ref-9)
10. - عبد الفتاح دندي ، مرجع سابق ، 203-204. [↑](#endnote-ref-10)
11. - حسين كتشي ، **مخاطر انخفاض أسعار النفط على التوازنات المالية في الدول العربية المصدرة ومتطلبات الإصلاح** ، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الاغواط ، العدد(52) ، )مارس 2017 (، ص 185. [↑](#endnote-ref-11)
12. - التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 2017 ، ص 31-32. [↑](#endnote-ref-12)
13. - اتحاد المصاريف العربية ، **البطالة في العالم العربي** ، في

<http://www.uabonline.org/ar/research/economic/1575160415761591157516041577160116101575/7689/1>

(22/11/2018) [↑](#endnote-ref-13)
14. - عمر يوسف العسوفي ، **الحراك الشعبي العربي – الربيع العربي –** ( عمان : دار المأمون للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2015 ) ، ص ص 23-24. [↑](#endnote-ref-14)
15. - حميد الجميلي ، **المشهد الاقتصادي العربي الراهن الواقع واستشراف المستقبل** ( عمان : الوراق للنشر التوزيع ، 2013 ) ، ص ص 92-93. [↑](#endnote-ref-15)
16. - حميد الجميلي ، مرجع سابق ، ص ص 95-96. [↑](#endnote-ref-16)
17. - سميح مسعود ، **تحديات التنمية العربية** ( عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2010 ) ، ص ص 33-34. [↑](#endnote-ref-17)
18. - حميد الجميلي ، مرجع سابق ، ص ص 164-165. [↑](#endnote-ref-18)
19. - هاني حلاوة ، **الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي** ( عمان : دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2015 ) ، ص ص 255-256. [↑](#endnote-ref-19)
20. - هاني حلاوة ، مرجع نفسه ، ص ص 257-259. [↑](#endnote-ref-20)